

التغلب على أزمة كورونا – وزير الاقتصاد الاتحادي ألتماير: "إعادة الاقتصاد إلى مسار النمو المستدام في أسرع وقت ممكن"

تبادل وزير الاقتصاد الاتحادي ألتماير اليوم وأمس وجهات النظر مع ممثلين وممثلات عن 35 اتحاد صناعي في مؤتمرين عبر الفيديو حول الوضع الحالي في الشركات والمؤسسات. وإلى جانب رؤساء الاتحادات الكبرى شارك في الاجتماعين عبر الفيديو أيضاً رؤساء ورئيسات اتحادات الشركات المتوسطة الحجم والشركات العائلية والمهن الحرة بالإضافة إلى القطاعات التي تأثرت بشكل خاص بأزمة كورونا مثل التجارة والخدمات اللوجستية والضيافة والسياحة. وتأتي المحادثات استمراراً للمحادثات التي أجراها الوزير في 17 أبريل مع الاتحادات.

وقد ركزت المحادثات عدا المساعدات المؤقتة للشركات التي تضررت تضرراً أكبر من أزمة كورونا على الإجراءات الأخرى التي قررتتها لجنة الائتلاف في 3 يونيو كحزمة لتنشيط الاقتصاد في المستقبل. وفي الغالب مالت مواقف اتحادات مجتمع الأعمال نحو الإيجابية إزاء قرارات الحكومة الائتلافية التي بدأ مجلس الوزراء في العمل على البعض منها منذ اليوم. وفي الوقت نفسه قدمت الاتحادات نصائح فيما يخص المواقع المناسبة لإجراء المزيد من التعديلات - على سبيل المثال في مجال إزالة البيروقراطية.

وصرح وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر ألتماير بما يلي:

"إن الصدى الإيجابي من قبل مجتمع الأعمال يظهر أننا بدأنا في الأماكن الصحيحة بالتدابير الواردة في حزمنا من أجل تنشيط الاقتصاد في المستقبل. وتتمثل المهمة الآن في تنفيذ الإجراءات بسرعة حتى يتمكن الاقتصاد الألماني من العودة إلى مسار النمو المستدام في أسرع وقت ممكن كي يبقى قادراً على المنافسة في المستقبل كذلك."

أما هانز بيتر وولسايفر، رئيس الرابطة المركزية للحرف الألمانية (ZDH) فوضح ما يلي:

"بشكل عام تعد حزمة الحوافز الاقتصادية خليطاً جيداً من الأدوات للتعامل مع الأزمة ولتعزيز الاقتصاد وتأمين المستقبل. من المهم الآن تنفيذها بسرعة دون الكثير من البيروقراطية حتى تتمكن من المساهمة الفعالة في انتعاش اقتصادنا وتحوله. ومن أجل إنجاح الانتعاش والتحول سنحتاج إلى العاملين المتخصصين المدربين تدريباً جيداً في المستقبل أيضاً. وتعي الشركات الألمانية ذلك ولذا يبقى التدريب على رأس جدول أولوياتها رغم الظروف الصعبة. إن دفع مكافأة للتدريب يشكل تقديراً هاماً لهذه الشركات بالذات وإشارة تحفيزية ستؤتي بثمارها في سوق التدريب والعمل.

وأضاف إنغو كرامر، رئيس الرابطة الاتحادية لاتحادات أرباب العمل الألمانية (BDA):

"تصرفت الحكومة الاتحادية بسرعة وحزم من خلال حزمة التحفيز هذه. إنني أرحب بذلك ترحيباً واضحاً حتى ولو أعتبر الحجم الإجمالي مرتفعاً جداً في هذا التوقيت المبكر. من المهم الآن أن تستعيد الشركات الثقة والتعاون. إن تحديد سقف أعلى لاشتراكات الضمان الاجتماعي بنسبة 40 في المائة لغاية نهاية عام 2021 وتخفيض نسبة ضريبة المبيعات وإمكانية استرداد الخسائر الضريبية جميعها تدابير صحيحة. ولكن من شأن "سياسة دون نقود" أيضاً أن تساعد الاقتصاد على استعادة ديناميكيته. من المهم هنا تأجيل أو حذف أية نقاط عالقة من اتفاقية الائتلاف لم تعد تناسب الوقت مثل الحق في العمل من المنزل وتقييد العمل المؤقت. أما الخطة لوضع قانون خاص بسلسلة التوريد الذي يُحمّل الشركات المسؤولية رغم عدم معرفتها وتأثيرها على سلسلة الإنتاج بأكملها فهي بكل بساطة ليست عملية. ومن ناحية أخرى نحتاج الآن أخيراً إلى إزالة فعالة للبيروقراطية والتنفيذ السريع لإصلاح قانون التخطيط."

وقال رئيس اتحاد البيتيكوم أхим بيرغ:

لقد فهمت الحكومة الاتحادية ما هو مطلوب الآن ومهدت الطريق أمام الرقمنة في ألمانيا. ثلث التدابير الـ 57 في حزمة التحفيز الاقتصادي تتعلق بالشؤون الرقمية - من الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي عبر تعجيل الرقمنة في مجال التعليم والإدارة وصولاً إلى المساعدة العملية لرقمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. هكذا نستطيع تعزيز الزخم الرقمي الناجم عن أزمة كورونا والمحافظ عليه بعد انتهاء الأزمة. من المهم الآن تسليم الأموال بسرعة وخاصة أن يكون لها تأثير واسع حقيقي - كما أنه من المهم كذلك أن نتدارك بعض العيوب مثلاً من خلال تحسين الدعم للعمل من المنزل."